اقترح موافقة البرلمان على مشروع قانون يسمح للحكومة بالاقتراض بالعملة الأجنبية

رئيس الحكومة اللبنانية يحذر من كارثة: «لا دواء ولا رواتب بنهاية الشهر»

حاكم «المركزي ونوابه» قدموا اقتراحاً بخطة نقدية واقتصادية كاملة وهي تنسجم مع توجهات الحكومة

نسعى لإقرار هذه الخطط وعلينا ألا نضيع الوقت لأن الهدف هو إنقاذ البلاد

حذر رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي أنه بنهاية شهر أغسطس لن يستطيع لبنان تأمين الدواء ولا دفع الرواتب بالعملة الأجنبية في حال عدم إقرار الخطة النقدية والاقتصادية التي تقدم بها القائم بأعمال حاكم مصرف لبنان، وسيم منصوري.

أضاف ميقاتي في بيان على موقعه على الإنترنت، أن خطة منصوري تنسجم مع خطط الحكومة وهدفنا إقرار هذه الخطط وألا نضيع الوقت لأن الهدف هو إنقاذ البلاد.

وقال ميقاتي، إنه تواصل مع حاكم مصرف لبنان، وسام منصوري، وكان هناك انسجام مع خطط الحكومة.

وأشار إلى تقديم منصوري مع نوابه اقتراحاً حول خطة نقدية واقتصادية كاملة، وطلب من مجلس النواب إقرارها، وهي تنسجم مع خطط الحكومة، وفقاً لميقاتي الذي أضاف «هدفنا إقرار هذه الخطط وعلينا ألا نضيع الوقت لأن الهدف هو إنقاذ البلاد».

وصرّح: «مع نهاية هذا الشهر لا نستطيع تأمين الدواء ولا الرواتب بالعملة الأجنبية ولا نستطيع القيام بالعمل اللازم للاستقرار النقدي وبالتالي هذا الأمر لا يهم الحكومة وحدها، بل يعني مجلس النواب وجميع اللبنانيين، وعلينا العمل كورشة واحدة لإنقاذ البلد»، «الحكومة لا تستطيع أن تصدر قانوناً، ولكن يمكن أن تطلب من المجلس النيابي السعي الجدّي لقبول اقتراح قانون وإقراره بأسرع وقت ممكن».

واقترح رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي أن يتم تقديم اقتراح قانون من قبل النواب في مجلس النواب يسمح للحكومة الاقتراض بالعملات الأجنبية من مصرف لبنان، موضحاً أن الحكومة وزعت مشروع قانون بالفعل في هذا الصدد، إلا أن المناقشة قد تستغرق وقتاً فيما يحتاج مصرف لبنان المركزي إلى وتيرة أسرع في هذه المسألة، والأفضل أن يتم طرح القانون من قبل البرلمان.

وقال رئيس الحكومة: «الأمور التي تجمعنا أكثر بكثير ممّا يفرقنا وكل المواضيع المطروحة تهمّ جميع اللبنانيين من دون استثناء».

رئيس الحكومة اللبناني نجيب ميقاتي حذر من كارثة

تحول أكثر من 1470 مخبزا عاملا من التوقف المؤقت إلى توقف نهائي عن النشاط

40 بالمائة من مخابز تونس تتوقف عن إنتاج الخبز

من المتوقع أن تتضاعف أزمة رغيف الخبز في تونس بعد تحول أكثر من 1470 مخبزا عاملا في البلاد من التوقف الاستثنائي والمؤقت إلى توقف نهائي عن النشاط وإنتاج الخبز، بعد أن أصدرت وزارة التجارة اليوم الأربعاء قرارا بمنع الأفران غير المصنفة والتي تبيع الخبز بسعر التكلفة من التزود بالمواد الأولية من الدقيق من قبل المطاحن.

وتتواصل أزمة التزود بالرغيف في البلد الذي يصنف مواطنوه من أكثر شعوب العالم استهلاكا للخبز بمعدل فردي سنوي يتجاوز 73 كلغ وفق بيانات صادرة عن معهد الإستهلاك الحكومي.

وأعلن مجمع المخابز غير المصنفة (التي لا تتمتع بالدعم الحكومي) عن توقف شامل لهذا الصنف من المخابز التي توفر للسوق يوميا نحو 9 ملايين رغيف، أو ما يطلق عليه محليا "الباقات"، ما يمثل نحو 40 بالمائة من الحاجيات اليومية للتونسيين من الخبز.

وقال رئيس المجمع المهني للمخابز بمنظمة "كوناكت" محمد الجمالي إن النشاط في المخابز التي تشغل نحو 20 ألف عامل بشكل مباشر متوقف تماما بعد أن امتنعت المطاحن عن تزويد المهنيين، أي أصحاب المخابز، بالمواد الأولية من الدقيق بأمر من وزارة التجارة.

وأكد الجمالي في تصريح لـ"العربي الجديد" أن حرمان المخابز من التزود بالمواد الأولية أثر على كل فروع أنشطتها بما في ذلك إنتاج أصناف من المرطبات رغم أن المهنيين لا يحصلون على أي صنف من الدعم ويتنزل نشاطهم في إطار صناعة الخبز المحررة.

وأشار المتحدث إلى أن المخابز المصنفة تشتري الطن الواحد من الدقيق من الصنف الرفيع المخصص لصناعة الخبز بـ655 دينارا، أي ما يعادل 218 دولارا، بينما تحصل المخابز المدعمة على الكمية ذاتها من الدقيق بسعر 22 دينارا، أي نحو 7.3 دولارات، إلى جانب منحة تصنيع بقيمة 34 دينارا، أي نحو 11.3 دولارا، عن كل طن ما يفسر وجود فوارق في الأسعار.

وأضاف: "المخابز غير المصنفة التي تواجه اتهامات بالمضاربة في الأسعار وتحرم من التزود بالمواد الأساسية توفر 40 بالمائة من خبز التونسيين بسعر لا يتجاوز 250 مليما مقابل سعر 190 مليما للرغيف الواحد في المخابز التي تتمتع بدعم كبير من الدولة

يضع غلق المخابز وتوقفها عن النشاط آلاف فرص العمل الدائمة في القطاع في مهب الرياح

ويضع غلق المخابز وتوقفها عن النشاط آلاف فرص العمل الدائمة في القطاع في مهب الرياح بحسب المتحدث الذي أكد أن أصحاب المخابز سيواجهون أيضا السجون لعدم قدرتهم على سداد القروض التي حصلوا عليها لبعث مشاريعهم.

ويتحدث الجمالي عن حالة احتقان داخل قطاع المخابز، مشيرا إلى أن التحرك الاحتجاجي للخبازين ستقرره الهياكل المهنية، لافتا إلى أن أزمة التزود ستطاول في الأيام القادمة المطاعم والفنادق والمنتجعات السياحية التي تحصل على الخبز من الأفران التي لا تتمتع بالدعم.

ويؤثر عدم توفر العرض الكافي من الخبز على نشاط المطاعم ومحلات بيع الأكلات الشعبية التي تعتمد أساسا على هذه المادة في صناعة الأكلات الخفيفة أو تقديم الأطباق المرفوقة وجوبا بخبز "الباقات وفق تجار ومستهلكين.

وبدأت الاثنين فرق مشتركة بين وزارتي التجارة والداخلية حملات مراقبة مشتركة على المخابز في كافة محافظات البلاد هدفها الحد من احتكار الدقيق المدعم وترشيد أسعار وتحسين العرض من الخبز الذي فقد في عديد مناطق البلاد.

وقالت وزارة التجارة اليوم الأربعاء إن حملات المراقبة التي نفذتها فرق مصالحها مكنت من حجز 105 أطنان من الدقيق المدعم ورفع 249 مخالفة خلال يومي 30 و31 يوليو/ تموز الماضي عقب إخضاع 1153 فرنا للمراقبة.

وتنقسم صناعة الخبز في تونس بين صنفين من الأفران، المخابز التي تحصل على الدقيق المدعم وتلتزم بالتسعيرة الحكومية للخبز وأخرى تصنع الخبز وفق أسعار حرة.

وبسبب نقص التزود بالخبز يضطر التونسيون إلى الوقوف يوميا في طوابير للحصول على المادة الأساسية على موائدهم.

وتقدّر منظّمة الأمم المتّحدة للأغذية والزراعة حاجيات تونس من القمح بـ5 ملايين طنّ سنويّا، في حين لا يكاد الإنتاج السنوي من الحبوب يتجاوز 1.6 مليون طنّ، ممّا يضطرّ الدّولة التونسية إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز.

وتذكر دراسة أعدّتها منظّمة الأمم المتّحدة للأغذية والزراعة أنّ استهلاك الفرد للقمح اللين الّذي يُعتمد في صناعة الخبز ارتفع من 65 كيلوغراما للفرد سنة 1985 إلى 73 كيلوغراما للفرد سنة 2003.

فيما تراجعت نسب استهلاك القمح الصلب من 204 كيلوغرامات للفرد إلى 174 كيلوغراما خلال نفس الفترة، ممّا يعكس تغيّر العادات الغذائيّة والإقبال على استهلاك مشتقّات القمح اللين.

وتمثّل الحبوب 13 % من النّفقات الغذائيّة، و51 % من الواردات الغذائيّة.

أزمة الخبز تتفاعل في تونس

مؤشرات التباطؤ تلقي بثقلها على التصنيع العالمي

الصين تنفي عرقلة مفاوضات مجموعة العشرين بشأن المناخ

مراكب صيد متحفزة قبيل قدوم إعصار كونان شرق الصين.. فيما تنفي بكين عرقلتها مفاوضات المناخ

نفت الصين الأربعاء تقارير تحدثت عن عرقلتها النقاشات المرتبطة بالمناخ بين وزراء البيئة من دول مجموعة العشرين الأسبوع الماضي، مشيرة إلى أن فشلهم في التوصل إلى اتفاق يعد «أمراً مؤسفاً».

وفشلت مفاوضات الأسبوع الماضي التي استضافتها الهند قبيل محادثات «كوب 28» المقررة في دبي هذا العام، في التوصل إلى توافق على مضاعفة استخدام الطاقة المتجددة بثلاث مرّات.

وقال وزير الانتقال البيئي الفرنسي كريستوف بيشو لوكالة الصحافة الفرنسية إن المحادثات مع الصين كانت «معقّدة». وأفاد مصدر صحيفة «فاينانشيال تايمز» بأن الصين، أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية في العالم، استخدمت «تكتيكات مدمّرة» لعرقلة النقاشات.

وردّت بكين الأربعاء على ذلك، حيث قالت وزارة خارجيتها إن «التقارير ذات الصلة تناقض الوقائع تماما». وأشارت في بيان نُسب إلى ناطق لم تُكشف هويته إلى أن الاجتماع «حقق نتيجة إيجابية ومتوازنة... لكن بعض الدول أقحمت قضايا جيوسياسية من أجل العرقلة وفشل الاجتماع في تبني بيان ختامي. ترى الصين الأمر مؤسفاً».

وجاء اجتماع مدينة تشيناي الهندية بعد أيام على فشل وزراء الطاقة في دول المجموعة التي تمثل أكثر من 80 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي العالمي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في الاتفاق على خريطة طريق لاستثناء الوقود الأحفوري من مزيج الطاقة العالمي أثناء المحادثات في ولاية غوا الهندية.

وعُدّ الأمر ضربة لجهود الحد من الانبعاثات فيما يلقي خبراء المناخ اللوم في ازدياد الفيضانات والعواصف وموجات الحر على درجات الحرارة القياسية.

وبالتوازي مع تصاعد التراشقات المناخية، تبدو الصناعة العالمية في مأزق حاد، مع مسوح تظهر أن نشاط المصانع في العالم ظل يعاني من ركود في يوليو (تموز) في مؤشر على أن تباطؤ النمو وحالة الضعف التي يشهدها اقتصاد الصين يلحقان ضرراً بالاقتصاد العالمي، لكن الصورة في الأميركتين أقل كآبة بكثير عن مناطق أخرى.

وسلّط الاتجاه النزولي الضوء على معضلة صانعي السياسة الذين شرعوا في دورات جريئة لتشديد السياسة النقدية في معركة لكبح التضخم لكن ما زال يتعين عليهم محاولة تفادي ركود محتمل.

وظل مؤشر «ستاندرد أند بورز غلوبال» لنشاط الصناعات التحويلية حول العالم ثابتاً عند 48.7 في يوليو (تموز)، وهو ما يطابق أدنى مستوى منذ يونيو (حزيران) 2020، مع انخفاض المؤشرات الفرعية لإنتاج المصانع والطلبيات الجديدة إلى أدنى مستوياتها في ستة أشهر. وأي قراءة للمؤشر دون الخمسين تعني انكماشاً.

وأظهرت مسوح أن اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وفيتنام شهدت تقلصاً في نشاط التصنيع في يوليو (تموز)، مما سلط الضوء على الضغط الذي يتسبب فيه تباطؤ الطلب الصيني على المنطقة.

وانخفض مؤشر كايشين / ستاندرد أند بورز غلوبال لمديري مشتريات التصنيع في الصين إلى 49.2 في يوليو من 50.5 في يونيو، مخالفاً توقعات المحللين بقراءة عند 50.3 وبما يمثل أول انخفاض في النشاط منذ أبريل.

وتتوافق البيانات مع القراءة الرسمية لمؤشر مديري المشتريات الذي نشرته الحكومة يوم الاثنين، مما عزز التحديات أمام صانعي السياسة الذين يسعون إلى إذكاء زخم تعافي الصين بعد «كوفيد».

وقال شيفان تاندون الخبير في الأسواق الناشئة بآسيا لدى «كابيتال إيكونوميكس»: «ظلت مؤشرات مديري مشتريات التصنيع في اتجاه التقلص في معظم دول آسيا الناشئة الشهر الماضي وتشير البيانات الأساسية إلى مزيد من الضعف في المستقبل».

وأضاف: «يوحي تراجع الطلبيات الجديدة وتوقعات التوظيف القاتمة ومستويات المخزون المرتفعة إلى تراجع نشاط المصانع في الأشهر المقبلة».

وكانت آسيا من بين النقاط المضيئة القليلة في الاقتصاد العالمي، على الرغم من أن التباطؤ في الصين يلقي بظلاله الكئيبة على التوقعات.

وفي تقديرات منقحة صدرت في يوليو، توقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع النمو في اقتصادات آسيا الناشئة إلى 5.3 في المائة هذا العام، صعوداً من 4.5 في المائة في 2022. وتوقع الصندوق أن يتوسع الاقتصاد الصيني 5.2 في المائة هذا العام، بعد زيادة 3.0 في المائة في 2022.

«بنك إنجلترا» يرفع الفائدة ربع نقطة مئوية إلى 5.25 % إلى أعلى مستوى لها في 15 عاما

رفع «بنك إنجلترا» سعر الفائدة الرئيسي أمس الخميس، إلى أعلى مستوى له في 15 عاماً، حيث يحاول خفض التضخم المرتفع باستمرار.

وتعتبر الزيادة بنسبة ربع نقطة مئوية إلى 5.25%، والتي كان يتوقعها الاقتصاديون على نطاق واسع، هي الزيادة 14 على التوالي للبنك المركزي.

كانت هناك مخاوف، بالتأكيد بين الأسر والشركات التي تعاني من ضغوط شديدة، من أن يكرر البنك الزيادة الضخمة بمقدار نصف نقطة عن يونيو، وفق وكالة أسوشيتد برس.

لكن أرقام الشهر الماضي التي أظهرت أن التضخم انخفض أكثر من المتوقع إلى 7.9% خففت من الضغط للعمل بقوة مرة أخرى.

ومع التضخم الذي بلغ أربعة أضعاف هدف البنك البالغ 2%، من المتوقع أن يرفع البنك أسعار الفائدة مرة أخرى خلال الأشهر المقبلة.

وتساعد أسعار الفائدة المرتفعة في كبح التضخم، ولكن أيضا النمو الاقتصادي، من خلال زيادة تكلفة الاقتراض على المستهلكين والشركات لشراء المنازل أو السيارات أو المعدات.

«بنك إنجلترا رفع « سعر الفائدة الرئيسي أمس الخميس